رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد (2057) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) آذار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

طالباني يؤيد حق التظاهر ويرفض زعزعة الديمقراطية

□ بغداد / المدى

أيد رئيس الجمهورية التظاهرات السلمية والاحتجاجات المطلبية، لكنه رفض تحويلها إلى عامل لزعزعة النظام الديمقراطي في العراق.

وقال جلال طالباني في بيان رئاسي أمس الاثنين تلقت المدى نسخة منه، إن العراق استبق المسيرة التاريخية الراهنة بعد تخلصها من نير الاستبداد، حين اقر العراقيون في استفتاء عام دستورا دائما، وجرت انتخابات نيابية في ظل رقابة دولية ومحلية واسعة وحظيت بإقرار جماعي بنزاهتها وموضوعيتها وفي ضوء نتائجها شكلت السلطة التنفيذية. لكن طالباني أشار إلى أن التظاهرات العراقية لم تخل من معوقات كان من أخطرها الإرهاب الممول والمدعوم من أعداء العملية السياسية وبخاصة بقايا النظام الديكتاتوري الذي ينوء البلد بالتركة التي خلفها. وقال أيضاً انه لا بد من الإقرار أيضا بأن هناك أخطاء ذاتية ومعرقلات من داخل النظام الجديد وتدنيا في الأداء وخاصة في مجال الخدمات، ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل. وأوضح أن تظاهرات يوم الجمعة الماضي شهدت أعمال عنف حاول الدفع إليها أولئك الذين عملوا على استثمار الاحتجاج الشعبي وتوظيفه لزعزعة النظام السياسي.

نص البيان ص٢

الصدريون يدعون إلى إقالة المحافظين

شركاء السلطة يتنصلون من معاناة العراقيين.. ويستجدون ود المحتجين لتطويعهم

□ بغداد / هشام الركابي

في تطور مؤسف، على خلفية تظاهرات ٢٥ شباط، يتسابق شركاء السلطة في البلاد على الفرار من مسؤولية الأوضاع المزرية لعموم العراقيين، وبدا أنهم يحاولون التودد لشعارات مطلبية بهدف تحريفها والتأثير في مسارها.

ويقول ناشطون ومراقبون إن الفرقاء تناوبوا خلال فترات سابقة على مراكز القرار في البلاد، واجتهدوا في التعدي على حريات الناس وساهموا في تعميق معاناتهم.

ويبدو واضحا، انه بينما يتودد الفرقاء إلى المحتجين، فأن العراقيين خبروا وعرفوا جيدا دور هؤلاء في مختلف المواقع السياسية، ولم يكن دورهم أكثر سوءاً مما يجري اليوم.

ودعا ناشطون عراقيون الجمهور في بغداد والمحافظات إلى التنبه إلى دروس سابقة والعمل على اختيار شخصيات وطنية مشهود لها بالنظافة والنزاهة والكفاءة والاستقلالية.

ويأتي هذا الجدال، في وقت أبدت العديد من القوى السياسية تأييدها لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات.

وتزامن هذا التأييد مع دعوة زعيم التيار الصدري لرئيس الوزراء إقالة المسؤولين المقصرين على خلفية التظاهرات.

ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أمس رئيس الوزراء نوري المالكي إلى عدم التنصل عن مسؤولياته القانونية، مبينا أن المالكي هو على رأس الهرم في الدولة ويتحمل كامل المسؤولية.

وقال القيادي في التيار الصدري حازم الأعرجي في بيان تلاه خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد، الاثنين، إن كل ما يجري في العراق يقع ضمن مسؤولية رئيس الوزراء نوري المالكي، لأنه على رأس الهرم.

وتتركز مطالب المحتجين بشأن تحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة من دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على البطالة والفساد، وحل وإقالة بعض المحافظين والمجالس المحلية.

من جانبه دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات في عموم البلاد، وقال المالكي خلال مؤتمر صحفي عقده بمبنى رئاسة الوزراء وحضرته "المدى"، إن المواطن عانى كثيرا من المجالس المحلية وإجراءاتها الروتينية، مؤكدا أن رئاسة الوزراء طالبت مجلس النواب بحل المجالس المحلية وإجراء انتخابات جديدة.

إلى ذلك قال القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب في البرلمان حسين الأسدي إن جميع القوى السياسية متفقة على ضرورة التعجيل في إجراء تغييرات سريعة لمعالجة الإخفاقات التي حصلت في المرحلة السابقة.

وأضاف الأسدي في تصريح خص به "المدى" أن دعوة رئيس الوزراء بتحديد ٣ أشهر لجميع الوزراء هي مشابهة للدعوة التي حددها زعيم التيار الصدري، إذ أن الصدر طالب بفسح المجال لرئيس الوزراء للتغيير من خلال تحديد أمد زمني قدره ٦ أشهر.

من جانبه، أعرب النائب في البرلمان طارق الهاشمي عن تأييده للمطالب التي خرج بها المتظاهرون في تظاهرات ٢٥ شباط وأبرزها معالجة نقص الخدمات.

وقال في مؤتمر صحفي عقده أمس إنني مع المتظاهرين ومع مطالبهم، لكني أثرت التريث لكي لا يتهمني البعض باستغلال معاناة المواطن، رافضا جميع الاعتداءات التي استهدفت المتظاهرين.

وأيد مسألة الإسراع بإجراء انتخابات لمجالس المحافظات لأنها أخذت الجزء الأكبر من التظاهرات نتيجة نقص الخدمات المقدمة.

وأوضح أن تقارير المسؤولين كانت مبالغ فيها خصوصا في ما يتعلق بحجم الضرر الذي سببه المتظاهرون، مشددا على أن التظاهرة حققت أهدافها المرجوة وان الرسالة التي أوصلها المتظاهرون إلى المسؤولين كانت واضحة. في المقابل، فان تصريحات الهاشمي أطلقها تحت عنوان نائب رئيس الجمهورية، رغم ان المنصب لم يحسم، حتى الساعة من قبل البرلمان. كما انه لا يزال ينشر تصريحاته وبياناته باستخدام موقع رئاسة الجمهورية.

يشار إلى ٦٠ نائبا من القائمة العراقية رشحوا شخصا آخر غير الهاشمي للمنصب، الأمر الذي أثار البلبلة داخل صفوف العراقية وانتهت بطرد نائبين منها.

□ انتشار امني مكثف في بغداد أمس.. أ.ف.ب

بنات العراق يفككن المتفجرات ولا يتسلمن الرواتب

□ بغداد / المدى

النساء المسؤولات عن اعتراض وتفتيش الانتحاريات يقضين أيامهن في سقائف معدنية في نقاط تفتيش الشرطة وفي استقبال المكاتب الحكومية وهن يقمن بتفتيش النساء اللواتي يرتدين العباءات السوداء، حيث تقول السلطات العراقية إن عمليات التفتيش قد ساعدت في كبح جماح الهجمات الانتحارية التي تقوم بها النساء، ويقول فريق النساء المسمى ببنات العراق إن النساء لم يتسلمن رواتبهن منذ عام، منذ أن سيطرت الحكومة العراقية على هذا البرنامج من الجيش الامريكي الذي ساعد على تأسيس وتمويل برنامج بنات العراق عام ٢٠٠٨. تقول هند جاسم التي انضمت إلى البرنامج بعد أن فقد زوجها وظيفته "إنهم يستمرون بالوعود، إنهم سيدفعون لنا الشهر القادم وحينما تأتي نهاية الشهر يعدونا بالذي يليه وهكذا وما يبقينا هنا هو وعودهم فقط".

□ التفاصيل ص٢

معدل الدخل يصل إلى ٤٤٠٠ دولار سنوياً

مصادر: سنة ٢٠١٠ المالية سرقت

□ بغداد / اياس حسام الساموك

كشف مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح عن متوسط دخل المواطن العراقي خلال هذه السنة، فيما وصف مصدر مطلع السنة المالية السابقة بالمسروقة.

المستشار مظهر محمد صالح قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن معدل الفرد في هذه السنة يصل إلى ٤٤٠٠ دولار سنويا، مستندا في ذلك إلى التقارير التي تصدر من المؤسسات الدولية.

وأضاف صالح أن هذه النسبة تكون ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي على العدد التقريبي للأفراد في البلاد، متوقعا أن تزداد معدلات النمو خلال الفترة المقبلة بنسبة ٩،٤ بالمئة في السنة الواحدة الأمر الذي يصل مع معدل الفرد خلال ٢٠١٦ إلى ٩٠٠٠ دولار سنويا.

وبدوره أشار مصدر مطلع لـ"المدى" إلى أن سبب عدم وصول حجم التنمية في السنة المالية السابقة إلى المستوى المطلوب بسبب كونها سنة استثنائية ومسروقة، حسب وصفه.

وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه أن الأوضاع السياسية خلال سنة ٢٠١٠ والتي شهدت تأخر تشكيل الحكومة وغيرها من التعقيدات بالمشهد السياسي ألقت بظلالها على واقع التنمية وأثرت سلبا عليها، لافتا إلى أنها لم تتجاوز الـ٢ بالمئة في حين كان مستوى التنمية خلال ٢٠٠٩ ٤ بالمئة.

من جانبه أشاد النائب عن التحالف الوطني عبد الحسين الياسري بالتقديرات التي كشفها مستشار البنك المركزي، مشددا على ضرورة ألا يقتصر اعتماد العراق على النفط في إيراداته.

الياسري وهو عضو اللجنة المالية البرلمانية قال في تصريحات لـ"المدى" إن الأوضاع المالية تشهد تطوراً كبيراً بعد أن وصلت صادرات العراق من النفط الـ ٢،٥ مليون برميل وسعر البرميل حوالي ١١١ دولاراً.

في حواره الموسع من فضائية السومرية

فخري كريم: العراقيون ضاقوا ذرعاً من النفاق السياسي.. والاحتجاجات ستلد قيادات شابة

□ بغداد / المدى

في الجزء الثاني من المقابلة التي أجرتها فضائية السومرية، واصل رئيس مؤسسة المدى تركيزه على الحركات الاحتجاجية وضرورة انتباه السلطة إلى ضرورة التعامل الجدي مع ظواهر سلبية ترافق العمل السياسي العراقي، وفي صدارتها الفساد.

ومن خلال مقارنات تاريخية، سلط فخري كريم الضوء على تفشي ما أسماه بالنفاق السياسي، ومحاولة المتنفذين استغلال قيم الناس الدينية والاجتماعية والأخلاقية في التورية على مصالح فئوية وعمليات فساد تصل في اغلب الأحيان إلى الاستثمار السيئ للسلطة والمنصب.

كريم قال انه على ثقة كبيرة بأن الحركة الاحتجاجية في العراق ستفرز قيادات ديمقراطية شابة قادرة على أن تتصدى للعمل الوطني.

وأوضح انه يتمنى ألا تخرج هذه الحركة عن إطارها السلمي والمدني، وان تحافظ على هويتها وان تجسد تطلعات العراقيين في تكريس بناء دولة ديمقراطية مدنية.

وفي مفصل آخر من الحوار، الذي نشرت المدى جزءه الأول يوم أمس، قال في باب التعليق على قضية الحريات إن الجميع يشمرون عن أذرعهم للدفاع عن الحريات: "إنهم يحولون بعض المدن إلى مدن أشباح".

وأوضح أن الفساد وقمع الحريات أصبحت حقائق متداولة بين الناس، وتابع: "حين أتت المعارضة من الخارج كان هناك مناضلون قضوا سنوات طويلة من عمرهم في مراكز الدولة أو لم يكونوا، ومن حقهم أن يتبوأوا مركزا خاصا أو درجة خاصة، لكن الفضيحة أن العشرات أو المئات من المدراء العامين هم أبناء المسؤولين، ونجد أن هنالك من عمره لا يتجاوز الثلاثين عاما وهو مدير عام أو مستشار بدرجة خاصة، وهنالك العديد من الهيئات الخاصة وهي هيئات أسست باعتبارها جزءا من بنية الدولة الديمقراطية إلا أنها أصبحت في النهاية مشكلة عويصة بالنسبة للجمهور العراقي.

□ التفاصيل ص٣

الافتتاحية

حول مفهوم الديمقراطية.. بين الشعب والسلطات

ثقافتان في حالة تصادم

-٢-

بقلم / فخري كريم

كان من أسباب تراكم مشكلات العملية السياسية، ومعها عملية بناء الدولة الجديدة طيلة ثماني سنوات هو (تعطيل) الكثير من إجراءات الديمقراطية اللازمة لمواجهة الفشل والإخفاقات التي بقيت تتراكم على طريق تأهيل الدولة ومؤسساتها، كدولة ديمقراطية، على المستويات كلها: السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، وقبل كل هذا على المستوى التشريعي.. ذلك أن لا ديمقراطية تعمل وتنتج من دون نظام تشريعي متكامل ومتعاضد وليس متعارضا.

لقد بدأت الديمقراطية العراقية وكأنها تريد أن تختصر كل شيء، الزمن والوعي والمتطلبات الإنسانية والحزبية والمؤسسية والظروف التي تعيق التطور الطبيعي للولادة والنمو الديمقراطي في بلد شهد وعاش على أسوأ فصول الدكتاتوريات، بسلوكيتها وثقافتها وتقاليدها.. كانت الرغبة المجردة بالديمقراطية أكبر من المؤهلات اللازمة لبنائها.. وكانت المخاطر التي تحيق بالبناء من جهة والإرادة الوطنية العازمة على استعادة السيادة وإنهاء الاحتلال من جهة ثانية هي ما فرض (التسامح) وغض الطرف عن الكثير من الأخطاء والممارسات والظواهر.. وكان بعض الأخطاء قاتلا.

الديمقراطية في أي مجتمع هي نسيج متكامل ومتحرك.. فاعلية وديناميكية بين الشعب والسلطات، جدل، قبول واعتراض ينتج عنه تقدم المجتمع والدولة أو تراجعهما، اعتمادا على قدرة الديمقراطية على ضبط الصراع وتوجيهه.. لكن الديمقراطية العراقية بقيت معطلة لكثير من مفاصل تحريك الجدل وتفعيله، وبدت كما لو أنها نظام يسير على وفق النيات الحسنة، بينما لا مجال للنيات في عمل بمشروع دمقرطة دولة، وهو عمل محكوم، بمرحلته التأسيسية، بصراع إرادات وإيديولوجيات ومصالح.

لقد ظهرت القاعدة الشعبية العريضة مؤازرة وداعمة ايجابياً لمراحل النزول بالديمقراطية إلى الأرض.. خرجت الملايين في انتخابين واستفتاء على الدستور، وكان مسيرها محفوفا بالانفجارات والتفخيخ والقتل.. فكانت مأثرة عظيمة وقف لها العالم محييا شعبا عازما على بناء ديمقراطيته ودولته بشجاعة سنظل نفخر بها.

اختارت الناس نوابا لم تكن تعرف عن معظمهم أي شيء.. وكانت الثقة بقوى سياسية عارضت صدام عقودا من جانب والرغبة بوضع أسس، أي أسس، لبناء الديمقراطية من جانب ثان، وتحدي إرادة الإرهاب والعودة إلى الدكتاتورية من جانب ثالث، هي كلها دوافع أخلاقية ووطنية للخروج العظيم للشعب في انتخاباته والاستفتاء على دستوره.

ومع هذا الخروج كان يعتمل في دواخل المواطنين عدم رضا على آفة المحاصصة التي وجدوا أن الانتخابات وبرلمانها وحكومتها قد انتهت إليها.

وكان الفساد الذي يستظل بالتحاصص ويستفيد من أجواء العنف والإرهاب، ويغذيهما بأحيان كثيرة، ويستغل ضعف إدارات الدولة، كان يثير وينمي الغضب في نفوس المواطنين.. فيما كانت سياسات الحكومات ودوائرها الخدمية تنام على هزال جهودها وتلفيق مشاريعها الوهمية واستعراض خططها الزائفة، مطمئنة من أن الشعب مضطر للقبول بالحال ما دام ثمة خوف من أن تسرق دولته الجديدة من قبل الإرهاب أو من قبل الدكتاتورية التي لم تزل تطل بأشباحها من خارج الحدود.

كان الغضب ينمو لكن فرص التعبير عنه، سلميا وديمقراطيا، كان يجري إرجاؤها تحت ضغط تلك الظروف، ولعدم التمرن على تقاليد الاعتراض والاحتجاج الديمقراطية.

لقد انتهينا منذ ١٩٦٣ من استخدام الاحتجاجات العلنية، وأدخل الشعب في نفق الغضب الداخلي، كتمان الاحتجاج، أو انتظار فرصة تصريفه بطرق غير سلمية.. هكذا تنمي الدكتاتوريات نزعات العداء والانتقام وحتى تدمير الشعور بالمواطنة وبالمسؤولية عن الممتلكات العامة التي ينظر إليها بوصفها ممتلكات قمع واحتكار سلطة مسخرة ضد إرادة المواطن.

لم يجرب الشعب فرصة للتعبير العلني السلمي عن احتجاجه على أخطاء العملية السياسية وأخطاء إدارة الدولة بعد ٢٠٠٣.. وكانت القوى السياسية المهيمنة والقادرة على تحريك الشارع تضبط إيقاعها على أساس التشارك في المحاصصة، وما يوجبه من مهادنات وتبادل للصمت.. وكان هذا التشارك ممرا لتضخم المشكلات واستفحال الأزمات وغياب أفق الحلول المرجوة.

في الكثير من مناسبات الأزمات التي كانت تعترض تلك الشراكة لم تكن الوسائل الديمقراطية بإطارها الصحيح هي الحل لتفاهم وانسجام القوى المتصارعة.. كان (تكييف) الديمقراطية وليّها حسب المتطلبات هو أيسر الحلول للخروج من أزمات.. ولم يكن الخروج ممكنا لكنه الإرجاء، إرجاء الأزمات والتعويل على الزمن.. هكذا جرى ابتكار الجلسة المفتوحة للبرلمان، كوسيلة أسبغت عليها شرعية مبهمة لتضييع الزمن بصورة غير دستورية ولمحاولة الوصول إلى حل، أي حل.. هكذا مثلا جرى اجتثاث البعض، وهكذا أعيد البعض إلى منصب رفيع وكأن اجتثاثا لم يحصل!! وهكذا مثلا صعد إلى البرلمان من صعد ولم تكن له في صناديق الانتخاب أكثر من ألفي صوت.. أي التفاف على الديمقراطية، وأي تسفيه للانتخابات هذا؟

من المؤسف أن الكثيرين من متقدمي الطبقة السياسية كانوا ينظرون إلى الديمقراطية بوصفها هذا..اسفنجة قابلة لامتصاص كثير أو قليل من الماء حسب الحاجة.

الديمقراطية وانتخاباتها هي تصارع بين برامج عمل تتنافس من أجل كسب ثقة الجمهور.. لكن الجمهور العراقي لم تقدم له برامج في الانتخابات الثلاثة التي أنجزها.. وهذا خلل كبير في العملية الديمقراطية ضاعت معه فرص المراقبة والمحاسبة على أساس البرامج.

كان المواطنون يريدون أن تستمر العملية الديمقراطية، لكن جزءا كبيرا من تسييرها يبقى يعتمد على نشاط المواطن في المراقبة والدعم والاحتجاج.. وما حصل هو دعم من طرف واحد، دعم الشعب للسياسيين وانصراف هؤلاء عما يأمله الشعب صامتا صابرا محتسبا.

لقد عزونا الكثير من هذه المشكلات إلى الظرف التاريخي والى طبيعة التركيبة الفكرية الإيديولوجية لمعظم القوى السياسية والى التربية في بيئة لم تدرب الشعب والسياسيين على حد سواء على العمل بالديمقراطية.. لكن كان المفروض بالسياسيين أن يكونوا أسرع وأكثر مرونة في تأهيل أنفسهم وقواهم الحزبية للعمل في النظام الجديد، وهذا ما لم يحصل حتى الآن.

وفي المقابل من هذا، وفي الضد منه كانت أجيال جديدة، بعضها شبّ على الحياة، وقد أطيح بالدكتاتورية، وبدأت لغة جديدة في القاموس السياسي اليومي تتغير، اختفت مفاهيم وحلت محلها مفاهيم جديدة..اختفت إجراءات وجرى التعرف على إجراءات أخرى.. ثمة انتخابات، وثمة سلطة يمكن نقدها، ثمة مجتمع مدني وحقوق وحريات.. وثمة عالم افتراضي يكتشف به نفسه ويكتشف محيطه والعالم، ثمة انترنيت وفيسبوك وتويتر.. وفضاء اتصالي مفتوح.

لم يكن الشبان العراقيون بعيدين عمّا كان يفعله مجايلوهم في أماكن أخرى.. لكن السلطات وحدها التي لم تكن تفكر بما يمكن أن يفعله شبان جربوا الحرية في الحياة والحرية في الانترنيت.. ولم يعد ممكنا سوى الإصغاء إليهم، وهم يعودون ثانية من العالم الافتراضي إلى الحياة، إلى الشارع، إلى ساحة التحرير.

يفهم هؤلاء الشبان ويعيشون الديمقراطية أكثر مما ننشغل به نحن من التفكير بها.. الحياة هي إجراءات وزمن يمضي.. يدرك الشبان ذلك بفعل حيويتهم في الحياة ورغبتهم باختصار الزمن، زمننا الثقيل الذي يمشي الهوينى.

هل نستمر نمشي الهوينى؟ هل فينا القدرة على الجري؟ هل نمتلك إمكانية أن نعمل؟ ما الذي يمكن عمله؟

ندرك أن هذه الأسئلة قابلة للتوالد.. لكن ندرك أيضاً أن الشروع بالعمل أكثر جدوى من التفكير الذي لا يعبأ به الشبان كثيرا.

الساعدي يتوقع "سقوط المحافظة الجمعة"

نواب: عبد الرزاق لن يصمد مئة يوم

□ بغداد / وائل نعمة

رجح النائب صباح الساعدي الإطاحة بمحافظة بغداد في تظاهرات الجمعة المقبلة واتهمه في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب يوم أمس الاثنين بـ"التستر على الفساد والمفسدين" من خلال منعه إحالة (ابن شقيقته) وهو مدير العقود في المحافظة إلى القضاء".

وقال الساعدي إن محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق منع إحالة مدير العقود في المحافظة، وهو ابن شقيقته إلى القضاء برغم القبض عليه متلبسا بالرشوة.

وأوضح أن احد المتهمين الموجود بعهدة القضاء الآن يراد إخراجه من السجن لأن خاله المحافظ لم يوافق على إحالته إلى المحاكم، حسب قوله.

ورجح الساعدي "أن التظاهرات التي ستخرج يوم الجمعة المقبل ستطيح بمحافظ بغداد ومجلسها، ولن تتوقف حتى تتحقق مطالبها"، مبينا أن رئيس الوزراء لن يقبل المحافظ، وما يزال يرفض ذلك إلى الآن.

في المقابل أشار عضو التحالف الوطني عامر ثامر إلى أن المتظاهرين أشاروا إلى وجود تقصير من رؤساء مجالس المحافظات والمحافظين.

وأكد ثامر في اتصال هاتفي مع (المدى) أن الحكومات المحلية يجب أن يكون لديها شعور بالمسؤولية وتحترم إرادة المواطنين الذين أوصلوهم إلى تلك المراكز عبر الانتخابات وان يقدموا استقالتهم فورا.

إلى ذلك اعتبر سعد المطلبي عضو ائتلاف دولة القانون أن قضية إقالة محافظ يجب أن تكون أكثر دقة وتطرح للدراسة.

ويؤكد المطلبي في اتصال مع (المدى) أن تنحية المحافظين عن مناصبهم يجب أن تدرس بشكل مفصل وتحدد مدى نجاعة هذه الخطوة في تحسين أوضاع العاصمة أو في تعقيدها، على اعتبار أن مطالب المتظاهرين قد شملت قضايا لا تقع ضمن اختصاصات مجلس المحافظة فقط، لافتا في الوقت نفسه إلى أن طرد المحافظ عن منصبه يعد أقسى أنواع العقوبة، في إشارة منه إلى أن المسؤول سيلقى حسابا على تقصيره من خلال إقالته، وان كان قد اختلس أو اقترف خطأ قانونيا يجب إحالته إلى القضاء.

فيما كشف عضو مجلس محافظة علي داود العطار أن المجلس اجتمع يوم أمس واصدر بيانا فصل فيه التداخلات في الصلاحيات بين الحكومة المحلية والاتحادية وان التقصير في جوانب كثيرة لا يقع تحت اختصاص المجلس.

□ تفاصيل ص٢

اليوم في المكتبات

غدا في المكتبات